

الفصل الثالث

نظرية المستهلك " المدخل الكمي"

1. نظرية المنفعة:

المنفعة هي شعور أو تقييم المستهلك لمقدار الإشباع المتحقق والذي يشعر به عند استهلاكه لكمية محددة من السلعة . وهذا هو المفهوم الاقتصادي للمنفعة وهو يختلف عن المفهوم الشائع للمنفعة. وتفترض نظرية المنفعة أن المستهلك يحاول توزيع دخله بطريقة تضمن له الحصول على أكبر قدر من الإشباع , أي تعظيم إجمالي المنفعة .

فهدف المستهلك إذن هو تعظيم المنفعة في حدود إمكانياته. ولكي نستطيع فهم وتحليل سلوك المستهلك بشكل أدق سنورد بعض الافتراضات التبسيطية :

- _ أن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا.
- _ أن أذواق المستهلك وتفضيلاته ثابتة أثناء قيامنا بدراسة سلوكه.
- _ أن دخل المستهلك محدود وانه ينفقه على شراء السلع والخدمات لتحقيق أكبر قدر من الإشباع .
- _ أن المستهلك واحد من بين العديد من المستهلكين , وهذا يعني أن طلبه لا يؤثر في الأسعار ولا في الكميات المعروضة أو المطلوبة.

2. مفهوم نظرية المنفعة:

افترض الاقتصاديون التقليديون أن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاكه للسلع المختلفة . وقد استخدموا لذلك قياسا يعرف ب $util$ أو وحدة المنفعة. ويختلف هذا المقياس عن غيره من المقاييس , مثل مقاييس المسافة أو الوزن أو غيرها فهو مقياس غير موضوعي يختلف من شخص إلى آخر .

3. المنفعة الكلية

تعرف المنفعة الكلية TU بأنها مجموع الإشباع المتحقق للمستهلك من جراء استهلاكه لكميات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية محددة . وتبدأ المنفعة الكلية في الزيادة مع استمرار استهلاك الوحدات من السلعة وتصل إلى حدها الأقصى عندما يستهلك قدر معين من السلعة , ثم تبدأ المنفعة الكلية في التناقص مع الاستمرار في الاستهلاك والمثال التالي يوضح ذلك:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الوحدات
50	52	52	48	42	34	25	17	10	4	TU

4. المنفعة الحدية

تعرف المنفعة الحدية والتي نرمز لها ب MU بأنها مقدار التغير (الزيادة أو النقصان) في المنفعة الكلية المترتب على زيادة الاستهلاك من السلعة بمقدار وحدة واحدة وهي تقاس بالعلاقة التالية:

المنفعة الحدية = التغير في المنفعة الكلية / التغير في الوحدات المستهلكة

و يمكن كتابتها رياضيا كما يلي :

$$UM_X = \Delta U_X / \Delta X = (U_{X2} - U_{X1}) / (X_2 - X_1)$$

U_X : المنفعة الكلية.

ΔU_X : مقدار التغير في المنفعة الكلية.

ΔX : مقدار التغير في الكميات المستهلكة.

وعند النظر في المثال السابق نجد أن المنفعة الحدية الناجمة عن زيادة الاستهلاك من وحدة إلى وحدتين هي عبارة عن $6 = (1-2)/(4-10)$ وتستمر المنفعة الحدية في الزيادة حتى الوحدة الخامسة حيث تصبح 9 وحدات منفعة ثم تبدأ وحدات المنفعة الحدية بالتناقص إلى أن تصل الصفر عند الوحدة التاسعة وبإضافة وحدة أخرى تصبح المنفعة الحدية سالبة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

5. المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الوحدات Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
1	4	4
2	10	6
3	17	7
4	25	8

5	34	9
6	42	8
7	48	6
8	52	4
9	52	0
10	50	2-

ويمكن من خلال الجدول السابق توضيح العلاقة بين المنفعة الكلية و المنفعة الحدية على الشكل التالي:

- عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بشكل متزايد تكون المنفعة الحدية متزايدة أيضا
- عندما تبدأ المنفعة الكلية بالزيادة بشكل متناقص فان المنفعة الحدية تكون متناقصة
- عندما تصل المنفعة الكلية حدها الأقصى تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر
- عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص تكون المنفعة الحدية سالبة

6. قانون تناقص المنفعة الحدية

لاحظنا أن المنفعة الحدية تبدأ أولا بالزيادة ولكنها تأخذ بالتناقص تدريجيا بعد حد معين إلى أن تصل إلى الصفر ثم تصبح سالبة بعد ذلك . فإذا قام شخص ما باستهلاك كميات متتالية من سلعة ما فان الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه يأخذ بالتناقص بعد استهلاك حد معين من السلعة .

7. توازن المستهلك

إن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة وذلك عن طريق استهلاك كميات معينة من السلع والخدمات في ضوء إمكانياته المتاحة، وعند تحقيقه لهذا الهدف فإننا نعبر عن ذلك بالقول أن المستهلك في وضع التوازن . وهو أفضل وضع له يمكن تحقيقه في ظل تلك الإمكانيات، ولو تغيرت تلك الإمكانيات لتغير تبعاً لذلك وضع التوازن.

للوصول إلى حالة التوازن فلا بد من تحقق شرطين أساسيين وهما:

– أن تكون المنفعة الحدية لوحدة النقد الأخيرة المنفقة على السلعة X تساوي المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفقة على السلعة Y

– أن ينفق المستهلك كامل دخله على السلعتين

رياضيا :

$$\begin{cases} \frac{UM_x}{P_x} = \frac{UM_y}{P_y} = \lambda \\ R = P_x \cdot X + P_y \cdot Y \end{cases}$$

ولتوضيح ذلك سنستعرض المثال التالي

مستهلك دخله 120 دج يوميا يرغب في إنفاقه على السلعتين X, Y سعر السلعة X 10 دج وسعر السلعة Y 20 دج والجدول التالي يمثل خيارات المستهلك والمنافع الحدية من استهلاك وحدات متتالية من السلعتين:

توازن المستهلك من خلال نظرية المنفعة

Q_x	UM_x	UM_x/p_x	Q_y	UM_y	UM_y/p_y
1	110	11	1	160	8
2	100	10	2	140	7
3	90	9	3	120	6
4	80	8	4	100	5
5	70	7	5	80	4
6	60	6	6	60	3
7	50	5	7	40	2
8	40	4	8	20	1
9	30	3	9	0	0

من خلال الجدول السابق يتبين أن الشرط الأول تحقق في أكثر من موقع حيث يتحقق توازن المستهلك بالنسبة للشرط الأول عندما يستهلك 4 وحدات من السلعة X ووحدة واحدة من السلعة Y حيث تتساوى المنفعة الحدية للسلعة X مقسومة على سعر السلعة X مع قيمة المنفعة الحدية للسلعة Y مقسومة على سعر السلعة Y وهي القيمة 8 . كذلك عندما يستهلك المستهلك 5 وحدات من X ووحدين من Y . وهكذا.

بينما لا يتحقق الشرط الثاني إلا في موقع واحد وهو عندما يشتري المستهلك 6 وحدات من السلعة X و 3 وحدات من السلعة Y حيث ينفق المستهلك 60 دج من دخله لشراء 6 وحدات من السلعة x و 60 دج من دخله لشراء السلعة y

$$20*3 + 10*6 = 120$$

اذن توازن المستهلك يتحقق عند:

و بالتالي فإن تغير سعر السلعة X سيؤدي إلى تغير الوضع التوازني السابق و لن تحقق شروط التوازن السابقة .

8. التغير في توازن المستهلك

يتغير توازن المستهلك بصفة عامة إذا تغيرت العوامل التي تحدد أو تؤثر في سلوكه واهم هذه العوامل

هي:

- تغير أسعار السلع التي يشتريها
- تغير دخل المستهلك .

إن تغير أسعار السلع التي يشتريها المستهلك أو تغير دخله سيؤدي تبعاً لذلك إلى تغير التوازن, إذ يبدأ المستهلك في إعادة النظر في السلع التي يشتريها من السلعتين في ضوء التغيرات الجديدة

أ: تغير أسعار السلع.

نفرض أن سعر السلعة Y قد انخفض إلى 10 دج بدل من 20 في المثال السابق مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (دخل المستهلك وسعر السلعة X), عندها المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفقة على السلعة X ستزيد ولا تساوي المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفقة على السلعة Y عندها سيزيد المستهلك من استهلاكه لوحدة من السلعة X حيث تنخفض المنفعة الحدية بناء على قانون تناقص المنفعة الحدية , وهو ما ينسجم مع قانون الطلب . والعكس صحيح في حال ارتفاع سعر السلعة X .

ب: تغير دخل المستهلك.

نفرض أن دخل المستهلك في المثال السابق قد ارتفع إلى 150 دج، فهذه الزيادة في الدخل ستعمل على تغيير حالة التوازن، حيث سيكون هناك فائض في دخل المستهلك، يدفعه إلى شراء المزيد من الوحدات من السلعتين، حيث سيشتري في هذه الحالة 7 وحدات من X و 4 وحدات من Y ليصل المستهلك إلى حالة التوازن .

ج: اشتقاق منحنى الطلب

افترضنا في المثال السابق ان المستهلك سيشتري 3 وحدات من السلعة Y عندما كان سعرها 20 دج وعندما انخفض سعرها إلى 10 دج اشترى 4 وحدات وبتمثيل ذلك بيانيا يظهر لنا منحنى الطلب للسلعة Y وهو منحنى ينحدر من اعلي إلى أسفل وإلى اليمين.

